09 جانفي 2024

المجالس المحليّة: غموض في كشف الملامح الحقيقيّة للامركزيّة والتنمية

تمّ اجراء الانتخابات المحلية يوم 24 ديسمبر 2023، في ظل غياب أطر واجراءات واضحة لمسار اللامركزيّة في تونس وغياب تصور واضح وإطار قانوني مكتمل لتركيز المجالس المحليّة. على إثر تركيز المجالس المحلية ستفضي هذه الانتخابات في مرحلة لاحقة الى تركيز المجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم تمهيدا لتركيز المجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، ثاني غرف الوظيفة التشريعية. الا أنّ الغموض لا يزال يكتنف دور هذه المجالس وصلاحياتها، بقطع النظر عن تعدّد المحاولات الهادفة والمصرّة على رفعه[1].

يطرح غياب قانون واضح ينظم توزيع الصلاحيات صلب المجالس المحلية والجهوية المستحدثة، اشكالا حقيقيا يتعلق بتنظيم العلاقات فيما بينها ودورها في أخذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية والجهوية. كما يولج من جديد مسالة اللامركزية وكيفية تحقيق وتعزيز مشاركة المواطنين والجماعات المحلية.

فيما يخص المجالس المحلية القادمة، لم يتم إصدار أيّ نصّ يحدّد صلاحيّاتها حتّى اليوم. وفي محاولة لسد هذا الفراغ التشريعي، صرحت الهيئة العليا للانتخابات بوجود إطار قانوني يحدد مهام المجالس القادمة، وهو قانون عدد 87 لسنة 1994 مؤرخ في 26 جويلية 1994 المتعلق بإحداث مجالس محلية للتنمية[2]. حيث لا يتعارض هذا الإطار التشريعي مع احكام المرسوم عدد 10 وفق هيئة الانتخابات[3]. وبذلك تتمثل صلاحيّات المجالس المحلية القادمة في المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمعتمدية والعمادات التابعة لها لضبط الاولويات والبرامج والمشاريع التنموية. كما يقوم المجلس بالمساهمة في ابداء الرأي في المخطط الجهوي للتنمية في إطار مرجعه الترابي ويساهم في اعداد وتنفيذ البرنامج المتعلقة بالنظافة والعناية بالبيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية. أضافت الهيئة أنّه يمكن لرئيس المجلس المحلي ان يدعو ممثلي المنظمات والأحزاب السياسية والجمعيات الناشطة في المعتمدية المعنية للمشاركة في اشغال المجلس المحلي دون ان يكون لهم الحق في التصويت.

تتميّز هذه الصلاحيات أساسا بطابعها الاستشاري (حسب الفصل 3) الذي يتلاءم مع طبيعة الهيكل الاستشارية الذي يرأسه المعتمد ويخضع، تبعا لذلك، إلى سلطة الوالي، ولكن ذلك لا يتماشى مع مبدا المجلس المستحدث. لا يمثل المجلس المحلي القادم هيكلا تحت إشراف الوالي، بل هي جماعة محلية من المفترض أن تقوم على مبدأ التدبير الحرّ بما يعنيه ذلك من حرية في التداول وأخذ القرارات، في إطار وحدة الدولة[5].

من جهة أخرى، تبقى مشاركة المواطنين في الشأن المحلي ضبابيّة، نظرا لعدم وجود قانون واضح ينظم مسار المشاركة في المناقشات وأخذ القرارات المتعلقة بمسائل التنمية المحليّة والجهويّة في ظل هذا المسار الجديد من اللامركزيّة . بالتالي يفتح هذا الغموض باب التأويلات والفرضيات حول الدور الفعلي الذي ستلعبه المجالس المحلية على غرار بقية الجماعات المحلية، ومدى قدرتها على اتخاذ قرارات تشاركيّة وتنفيذها على أرض الواقع[6].

ولتحسين دور المجتمعات المحليّة على أرض الواقع وتركيز متكامل وفعّال لمسار اللامركزيّة في تونس، خاصة فيما يتعلّق بتعزيز مشاركة المواطنين في الشأن المحلي، قام المرصد التونسي للاقتصاد بدراسة ميدانيّة في إطار مشروع لتعزيز انخراط الشباب في التنمية الجهويّة في ثلاث جهات القيروان[7] ومدنين[8] والكاف[9] . أفضت هذه الدراسة الى أهمية اعتماد مقاربة تشاركية داخل مختلف الأليات الحكومية وخارجها لانخراط المواطنين، وتعزيز لامركزية في بعض النقاشات والقرارات المتعلقة بميزانيات التنمية .

كما يوصي المرصد أيضا بدعم اشراك منظمات المجتمع المدني المحليّة والشبابيّة في جميع مراحل تنفيذ المشاريع التنمويّة والجهوية والمحليّة (من مرحلة برمجة الميزانية الى مرحلة التنفيذ[10]). بالإضافة الى التشاور الفعّال على نطاق أوسع بين الجهات الفاعلة محليا، وذلك عبر اتباع منهج يتخذ بعين الاعتبار رؤية المجتمع المحلي ويحسّن من تناغم المشاريع العمومية مع انتظارات الفاعلين[11].

تعد اللامركزية في المناقشات والقرارات المتعلقة بالميزانية والمشاريع التنمويّة المحليّة والجهوية أمرًا بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات المحددة لكل منطقة، وتحويل جزء من عملية صنع القرار لدى السلطة التنفيذية إلى السلطات المحلية مع الحفاظ على حوار مفتوح مع الحكومة المركزية. وقد كادت ان تكون هذه المهمة من مشمولات المجالس المحليّة، ولكن تم تعتيمها بإخضاعها الى قانون تنظيمي لمصالحها لا يتماشى مع مبدا تكوين المجلس، ثاني غرفة تشريعية للبلاد. فإنّ الصلاحيات التي يجب أن تتمتّع بها هي صلاحيات تقريرية قادرة على التنفيذ، وليس مجرد آراء استشارية.

من المهم ايضا ان تكون قرارات وتوصيات ومشاريع المجالس المحليّة نابعة من المجتمعات المحلية عامل التغيير، حيث ان مشاركتهم النشطة في صنع القرار ومراقبة المشاريع أمر ضروري. وبالتالي ندعو الي مزيد توضيح دور وصلاحيات المجالس المحليّة ومدى قدرتها على تناول المسائل المتعلقة بمخططات التنمية المحليّة وتاكيد الدور التشاركي للمواطنين والجماعات المحلية.

المراجع

1. Radio RM FM، "نحو إصدار قانون يحدد صلاحيات المجالس المحلية وعلاقتها بقية المجالس"، Mis en ligne le 04/12/2024، نحو إصدار قانون يحدد صلاحيات المجالس المحلية وعلاقتها بقية المجالس – Radio RM FM (rm-fm.net)، consulté le 25/12/2023
2. Le juriste، "قانون عدد 87 لسنة 1994 مؤرخ في 26 جويلية 1994 المتعلق بإحداث مجالس محلية للتنمية"، Mise en ligne le 08/02/2008
3. Télévision tunisienne، "انتخابات المجالس المحلية: المجلس المحلي .. تركيبته سير عمله وصلاحياته | الاخبار"، Mise en ligne le 02/12/2023
4. Abid Y.، "المجالس المحلية : اجراء الانتخابات وتأجيل الصلاحيات"، The legal agenda، Mise en ligne le 23/12/2023
5. Ibid
6. Ibid
7. Souid I., Kardi M. & Toumi H.، "القيروان : دراسة امكانية التنمية"، Mis en ligne le 08/03/2023
8. Souid I., Kardi M. & Toumi H.، "مدنين : هل تمثل ميزة سواحلها امكانيات حقيقية للتنمية"، Mis en ligne le 08/03/2023
9. Kardi M. & Toumi H.، "التنمية الجهوية بالكاف: هل يتلائم نموذج التنمية الحالي مع خصوصيات ومقومات الجهة"، Mis en ligne le 24/02/2023
10. Souid I., Kardi M. & Toumi H.، "مدنين : هل تمثل ميزة سواحلها امكانيات حقيقية للتنمية"، Mis en ligne le 08/03/2023
11. Kardi.M, Vernin.Z, Souid.I, Korchani.I, Elkamel.A, Tlili.R، التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية الكاف (الكاف الشرقية - الكاف الغربية – تاجروين)، Mise en ligne 31/05/2023

الكاتب: محمد علي الكردي

CC BY NC SA